الجهود الدولية لمكافحة الفساد (المنظمات، والاتفاقية)

تتكامل جهود المنظمات الوطنية لمكافحة الفساد مع جهود المنظمات الإقليمية والدولية خاصة وأن الفساد أصبح ظاهرة عابرة للحدود ومتعددة الأبعاد، وأصبح الفاسدون يحاولون الاختفاء من خلال هروبهم الى أماكن توفر لهم الحماية من المساءلة القانونية المحلية. فيمكن أن تتعامل الدولة والمنظمات الإقليمية والدولية لمحاربة الفساد على صعيد الإقليم وفي إطار معاهدات ثنائية أو جماعية تجسد رغبة هذه الدول والمنظمات في تطوير الأساليب والآليات المختلفة ودعمها لتحقيق نتائج عملية في مكافحة الفساد بكافة أشكاله.

أولا: الجهود المحلية والإقليمية:

تتمثل في إنشاء العديد من المنظمات تعمل على المستوى المحلي والإقليمي تهتم، بمكافحة الفساد بكل أشكاله، ويمكن إيجاز أعمال هذه المنظمات فيما يلي:

1- جهود المنظمات المنبثقة من السلطات المحلية: حيث أنه في إطار هذه المنظمات يمكن تفعيل دور العاملين من جانب في عمليات الرقابة وكذلك المواطنين لتنمية الحس بأهمية المحافظة على المال العام ومراقبة إنفاقه على المشاريع المختلفة ومطالبة المنظمات المسؤولة أن تصون أكثر شفافية في نشر المعلومات الخاصة بعملها، كذلك ميزانياتها ومشاريعها بكل صدق وأمانة وتقديم الإحصائيات اللازمة لهيئات منظمات المجتمع المدني لغرض بناء ثقة بينها وبين هذه الهيئات المدنية والجمهور.

- **منظمات المجتمع المدني:** لهذه المنظمات دوار كبيرا في اكتشاف ومتابعة حالات الفساد الإداري وجمع المعلومات عنها وعرضها بكل صدق وأمانة، لكي يطلع عليها الجمهور والمنظمات المسؤولة ومن ثم معالجتها، ومن أمثلة منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام المرئي والمسموع وجمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين وجمعيات حماية البيئة وجمعيات محار ة الفساد.

- **منظمات و أفراد القطاع الخاص:** يجب أن تعطي مثالا حسنا يمكن أن تجسده من خلال ممارستها الأخلاقية وتبنيها لدور أكبر في إطار مسؤوليتها الاجتماعية.

- **منظمة الوحدة الاقتصادية وجامعة الدول العربية:** على المستوى الإقليمي يمكن أن تتعامل الدول والمؤسسات في مجموعة لمحار ة حالات الفساد الإداري على صعيد الإقليم في إطار معاهدات ثنائية أو جماعية تجسد رغبة هذه الدول في الارتقاء بأساليب تحقيق مصالح الإقليم وشعوبه، وتجدر الإشارة هنا أنه هناك مشروع مقترح لإنشاء منظمة عربية لمكافحة الفساد على غرار منظمة الشفافية الدولية.

2- الجهود العربية: حاولت الدول العربية القيام ببعض الجهود فيما يتعلق بمكافحة الفساد الإداري، يمكن إيجازها في وثيقة مؤتمر مكتبة الإسكندرية الذي انعقد بين 12 و 14 مارس 2004 حول قضايا الإصلاح العربي- الرؤية والتنفيذ-، من أهم الإسهامات في مكافحة الفساد على مستوى المنطقة العربية. فهو مبادرة غير

مسبوقة استهدفت بلورة موقف عربي خالص حول قضايا الإصلاح وأولوياتها دون أي تدخل أجنبي، وهذا على النحو الآتي:

- **الإصلاح السياسي:** ومن بين بنوده

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية.

- إقامة انتخابات دورية حرة تضمن عدم احتكار السلطة وتضع سقف زمني لتولي الحكم؛

- تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا؛

- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التاثيرات والهيمنة الحكومية؛

- تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق.

- **الإصلاحات الاقتصادية:** ومن بينها نجد

- الإعلان عن خطط واضحة وبرامج زمنية محددة للإصلاح المؤسسي والهيكلي مع تحديد دقيق لدور الدولة.

- الالتزام بخطط واضحة لاحداث تغيير جذري في الجهاز الإداري الحكومي وتقليص البيروقراطية.

- تشجيع برامج الخصخصة بما في ذلك القطاع المصرفي وفقا للضوابط القانونية التي تحقق المصلحة العامة.

- تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات لتعظيم مساهمته في فرص التشغيل.

- التصدي الحاسم للمشكلات المعيقة للاستثمار العربي والاجنبي.

- **الإصلاح الاجتماعي:** ومن بينها نجد

- تطوير القيم الايجابية التي تساهم في بناء الفرد المتميز المستقل القادر على ممارسة حرياته وخياراته بمسؤولية كقيم الاستقلالية والحوار والتفاعل الايجابي.

- توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة وتوفير المناخ المساند لذلك.

- تطوير التعليم وتطوير استراتيجيات البحث العلمي وتوفير البنية الأساسية للتطوير التكنولوجي ودعم العمل الحر والمبادرة الخلاقة في مجالات الابتكار والإبداع.

- **الإصلاح الثقافي:** وذلك من خلال

- تجديد الخطاب الديني سعيا إلى تجديد الطابع الحضاري التنويري للدين.

- تهيئة المناخ الثقافي لتحقيق التطوير الديموقراطي وتداول السلطة سلميا.

- تجديد الخطاب الثقافي وتخليصه من الرواسب المعيقة لتقبل الاختلاف والحوار.

- تنشيط التبادل الثقافي القومي.

ثانيا: الجهود الدولية

يمكن أن تتعامل الدولة والمنظمات الإقليمية والدولية لمحاربة الفساد على صعيد الإقليم وفي إطار معاهدات ثنائية أو جماعية تجسد رغبة هذه الدول والمنظمات في تطوير الأساليب والآليات المختلفة ودعمها لتحقيق نتائج عملية في مكافحة الفساد بكافة أشكاله.ومن أهمها:

1- الأمم المتحدة: هي منظمة دولية تم تأسيسها عقب الحرب العالمية الثانية في عام 1945 يقع مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك. حيث تعتمد "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الاتفاقية الأكثر تخصصا وشمولا وقوة في مجال مكافحة الفساد على نطاق عالمي، واكتسبت شرعيتها من انضمام دول العالم وتبني تلك الدول للمتطلبات الواجب إجرائها بموجب هذه الاتفاقية، وحتى جانفي 2013، صادق على الاتفاقية 165 دولة. فاتفاقية الأمم المتحدة توفر إطارا شاملا ومتماسكا للعمل المحلي والإقليمي والدولي لمكافحة الفساد، وهذا بتركيزه على تأطير أربعة جوانب أساسية في مجال المكافحة، والتي تلزم الاتفاقية الدول الأطراف فيها بتنفيذها، نوجزها فيما يلي:

- وضع تدابير وقاية لمكافحة الفساد.

- التجريم وإنفاذ القانون في كل سلوك أو ممارسة تتعلق بالفساد .

- استرداد الموجودات من خلال تتبع الأصول وتجميدها ومصادرتها وإعادتها.

- التعاون الدولي وهذا عبر مساعدة بعضها في التحقيقات والاجراءات الخاصة بمتابعة الفساد.

البنك الدولي: هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تتعلق بالتنمية، فهو عبارة عن مؤسسة إقراض في مجال إصلاح السياسات والتمويل المشروعات، غايتها مساعدة البلدان في دمج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد الذي يساعد في التخفيف من حدة الفقر في الدول النامية. وكما يقوم البنك بمساعدة هذه الدول على مكافحة الفساد عبر تسخيره لعدة استراتجيات تتمثل في:

- متابعة أشكال الاحتيال والفساد في المشاريع التي يمولها البنك.

- تقديم العون للدول النامية التي تعت م مكافحة الفساد ويطرح البنك نماذج متعددة لمكافحة الفساد الإداري وفق ظروف و بيانات هذه الدول.

- يعتبر البنك جهود مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدماته وسياسات إقراضه المختلفة.

- يقدم البنك عونا للجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري.

2- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: هي منظمة متداخلة مع الحكومات تضم 30 دولة تسعى الى تعزيز النمو الاقتصادي، الازدهار، والتوظيف من خلال التعاون وحوار السياسات بين أعضائها. وتعد المنظمة منبرا يتيح للحكومات فرصة مقارنة خبرة وضع السياسات، والبحث عن الحلول للمشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والعالمية. وكما تتابع هذه المنظمة الجهود الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد وتساهم في محارته من خلال:

- إعداد القوانين وتقديم التسهيلات لتأسيس منظمات المجتمع المدني.

- المساعدة في تطوير استقلال وسائل الإعلام لتتمكن من الفحص الدقيق والعادل للعمليات الحكومية.

- زيادة الشفافية للعمليات الحكومية والرغبة المخلصة في التعاون مع المجتمع المدني.

- توفير المعلومات والخبرات لمنظمات المجتمع المدني.

3- منظمة الشفافية الدولية: تعتبر من المنظمات الرائدة في محاربة الفساد، تأسست عام 1993 ومقرها برلين، وهي منظمة دولية غير حكومية تضم 100فرع محلي، وهي مدعومة بصورة رئيسة من خبراء سابقين في البنك الدولي والممولة من العديد من المنظمات الدولية والأوروبية والامريكية تنظر منظمة الشفافية الدولية للفساد كعقبة رئيسية للتنمية، لذلك تعمل على خلق دعم شعبي لبرامج محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمحاسبة على المسؤولية في الحكومات، وكذلك لتساعد الأفراد والدول على محاربة الفساد بعد أن انتشر سواء على المستوى الرسمي وغير الرسمي. والمنظمة لا تتولى التحقيق على قضايا فساد معينة، أو على الأفراد، بل تطور وسائل مكافحة الفساد، وهذا عبر مجموعة من المبادئ الإرشادية، من أهمها:

- إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية، ولذا فهناك مسؤولية مشتركة وعامة لمحاربته.

- اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية داخل كل دولة.

- الاهتمام بمبادئ المشاركة واللامركزية والتنوع والمساءلة والشفافية؛

- تجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد على الإنسان والتنمية الاقتصادية.

- بناء تحالفات على المستوى المحلي والإقليمي تضم الحكومات، المجتمع المدني، والقطاع الخاص من اجل محاربة الفساد الداخلي والخارجي.

ثالثا: تجارب بعض الدول في محاربة الفساد

1- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعد من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد والرشوة حيث اتخذت إجراءات فعالة للقضاء على الفساد وأره السلبية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من دول العالم المتقدمة في مكافحة الفساد فوفقاً لمؤشر(CPI) فإن درجة الواليات المتحدة هي 6.7 مما يدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الإداري والحد منه. ويرجع نجاح الواليات المتحدة إلى تبنيها عدة مبادرات شرعت في تنفيذها بدء منتصف التسعينات. ومن أهمها نجد:

- محاربة الممارسات الأجنبية الفاسدة؛ وهذا من خلال إستراتيجية تبنتها الولايات المتحدة، وطبقتها في معاملاتها الاقتصادية مع باقي دول العالم، وبموجب هذه المبادرة يتم محاكمة أي شركة أمريكية تقوم بدفع رشوة لحكومة أية دولة أخرى تتعامل معها.

- في عام 1996 شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر Inter – American Convention agains Corruption لتجريم الرشاوى الدولية التي تدفع للمسؤولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية.

- في ديسمبر 1997 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع 34 دولة أخرى معاهدة مؤتمر OCDE لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية، وقد جرم المؤتمر كل أشكال الرشاوى المدفوعة للمسئولين الحكوميين، كما ألزم المؤتمر الدول الأعضاء باتخاذ خطوات جادة نحو محاكمة أي شركة وطنية تقوم بتقديم رشاوى للمسئولين في حكومات الدول الأخرى؛

- تعمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا مع كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية ثمان محاور لمكافحة الفساد وهي: الإصلاح الاقتصادي: بتحقيق الشفافية ورفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية ؛ الإصلاح المالي: وذلك بخلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة ؛ استقلال القضاء ؛ وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه؛ رفع مستوى وعي وثقافة الشعب ؛ تجديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة.

2- تجربة الصين في مكافحة الفساد:

تعتبر الصين من الدول التي ينتشر فيها الفساد، وقد بلغ مؤشر إدراك الفساد فيها سنة 2017، 4.1 وسنة 2015، 3.7 وسنة 2012، 3.9 مع العلم أن أعلى قيمة لهذا المؤشر هي 10(نظيف جدا) وأقل قيمة له هي 0 (فاسد جدا)، ولذلك فهي من الدول التي يرتفع فيها معدلات الفساد. وقد اتخذت الدولة بعض الإجراءات بهدف مكافحة الفساد ومقاومته، وكانت لها تجربة جيدة ركزت فيها على:

- وضع عقوبة شديدة لمواجهة الفساد لدرجة أنه تم الحكم بالإعدام على بعض المرتشين.

- إلى جانب العقوبة قامت الدولة بتوفير الحواف التي تدفع الأفراد للابتعاد عن الرشاوى والفساد، من خلال رفع دخول المواطنين وتحسين مستوى المعيشة.

3- تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد

تعتبر من التجارب الرائدة والفريدة في مكافحة الفساد فقد نجحت في أن تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى نظيف من الفساد مع فنلندا، نيوزيلندا والدانمارك، و بلغ مؤشر مدركات الفساد بها 8.7 و8.5 سنتي 2012 و2015 ليتراجع إلى 8.4، سنة 2017 . والإجراءات التي اتبعتها الدولة مكنتها من القضاء على الفساد بعد أن كانت منذ أكثر من ثلاثين عاما من أكثر الدول التي ينتشر بها الفساد. وقد اعتمدت سنغافورة في محاربتها للفساد على إستراتيجية تقوم على أربعة ركائز:

- **استخدام التكنولوجيا الذكية:** وهذا لتفادي الاتصال المباشر المتكرر بين الإدارة والمواطنين والذي يفتح الباب أمام المعاملات غير المشروعة.

- **قوانين شاملة، صارمة ورادعة للفساد:** ويعد أهم ما ميز الإطار القانوني لمواجهة الفساد في سنغافورة هو المرونة، بحيث خضع لتعديلات عديدة استجابة للتغيرات في البيئة.

- **الحرص على كفاءة الجهاز الإداري:** بوضع معايير محددة تتعلق بالسلوكيات المقبولة من جهة، ووضع معايير تتعلق بالتنفيذ من جهة أخرى.

- **تعظيم دور الأجهزة الرقابية:** ويعتبر الجهة الوحيدة للتحقيق في قضايا الفساد والتي تصب فيها جهات التحقيق الأخرى، حيث قامت الحكومة بتعزيز وتقوية هذا المكتب بمنحه القوة والصلاحية الكافية لاستدعاء أي فرد في البلد والإدلاء والرد على أية أسئلة أو استفسارات.